

شكلت الجريمة على مر العصور حقيقة إنسانية واجتماعية، وتطورت طرق تنفيذها وتعددت صورها ومظاهرها وأنشطتها بشكل مستمر بفعل التطورات التكنولوجية الحديثة والاقتصادية وانفتاح العولمة والتجارة الخارجية، مما شكل تحدٍ صارخاً للنشطة القانونية والاجتماعية والاقتصادية، وما زاد خطورة الوضع هو انتقال الجريمة من طابعها التقليدي البسيط إلى الاحترافي المنظم؛ ومن البعد الوطني المحدود جغرافياً إلى الطابع الدولي العابر للحدود، وتحدد هذه الأنشطة وصورة الجريمة المنظمة باتت أكثر تفاعلاً وتأثيراً في الاقتصاد العالمي الحديث وأنظمتها الحاكمة سواء السياسية منها أو الاقتصادية وأضحت المنظمات الإجرامية تتحكم في صميم دول بأكملها ومن بين مظاهر الجريمة المنظمة، الاتجار بالبشر التي تأتي في المرتبة الثالثة بعد الاتجار، الدولي في الأسلحة والمخدرات، هي أخطر القضايا التي تواجه الإنسان بكافة معانيها